إدارة
العلاقات
الخارجية

صنـــدوق النقـــد الدولـــي

بيان صحفي رقم 10/395
للنشر الفوري
٢٤ أكتوبر ٢٠١٠

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

الصندوق يرى تحسنا مستمرا في نمو اقتصادات الشرق الأوسط وآسيا الوسطى،
ويلاحِظ تركيز السياسات على أولويات المدى الطويل

تشهد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نموا قويا بوجه عام، يدعمه الارتفاع المستمر في أسعار النفط ومستويات إنتاجه وسياسات المالية العامة المساندة. لكن هناك تحديات كبيرة طويلة الأجل لا تزال تواجه السياسات في البلدان المستوردة للنفط على وجه الخصوص، طبقا لما ورد في آخر عدد أصدره الصندوق من تقرير "آفاق الاقتصاد الإقليمي". ويتوقع التقرير الذي أُعلِن صدوره اليوم في دبي ويغطي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP) أن يبلغ توسُّع الناتج في المنطقة حوالي ٤,٢% في عام ٢٠١٠، أي حوالي ضِعْف المعدل المسجل في عام ٢٠٠٩ والذي بلغ ٢,٣%. ومن المتوقع أن يصل النمو إلى ٤,٨% في عام ٢٠١١.

وفي تصريح للسيد مسعود أحمد، مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، قال: "إننا نتوقع لكل بلد في المنطقة تقريبا أن يحقق نموا أسرع في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ مقارنة بعام ٢٠٠٩. ونظرا لاستقرار التعافي على مسار قوي في الوقت الراهن، ينبغي أن يركز صناع السياسات في المنطقة على دعم تطور القطاع المالي ومواجهة التحديات متوسطة الأجل، مثل تعزيز القدرة التنافسية وزيادة فرص العمل."

وأضاف السيد أحمد: "نظرا لتحسن النمو، ينبغي أن تخطط معظم بلدان المنطقة لإلغاء سياسات التنشيط المالي بحلول عام ٢٠١١، وإن كان التوقيت الدقيق لإلغائها سيختلف حسب الظروف الخاصة بكل بلد."

البلدان المصدرة للنفط تشهد تحسنا ملحوظا

يشهد النشاط الاقتصادي تحسنا مستمرا في بلدان MENAP المصدرة للنفط ــ وهي الإمارات العربية المتحدة وإيران والبحرين والجزائر والمملكة العربية السعودية والسودان والعراق وعمان وقطر والكويت وليبيا واليمن. ومع ارتفاع أسعار النفط والارتداد الإيجابي الذي سجله الطلب على مستوى العالم، سوف يسجل إجمالي الناتج المحلي النفطي معدلات نمو تتراوح بين ٣,٥% و ٤,٢٥% في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١. وسيؤدي هذا بدوره إلى تحسن ملحوظ في الأرصدة الخارجية (الرسم البياني ١).

الرسم البياني ١

تحسن سريع

مع ارتفاع أسعار النفط، تحسنت أرصدة الحسابات الجارية في جميع بلدان MENAP المصدرة للنفط.

(% من إجمالي الناتج المحلي وبمليارات الدولارات الأمريكية)

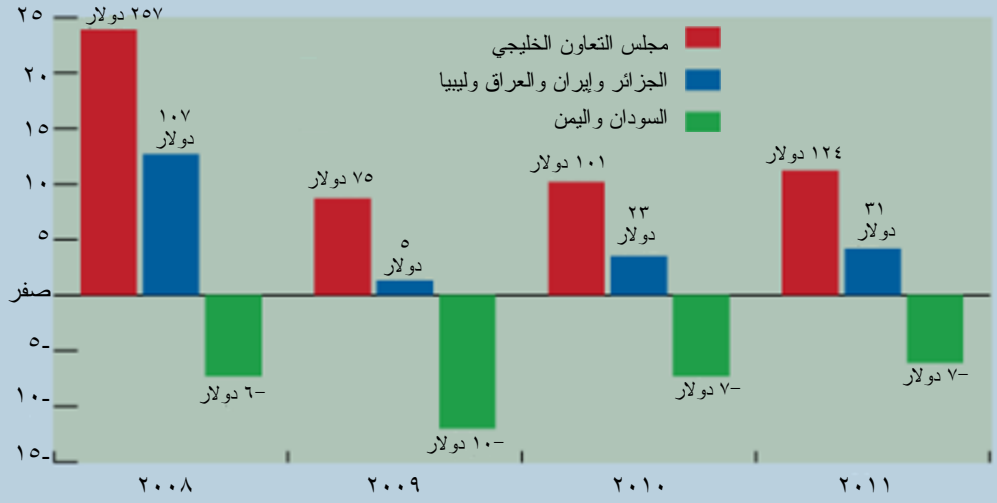

المصادر: السلطات الوطنية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

غير أن التقرير يستشرف نشاطا أقل قوة في القطاع غير النفطي، حيث تشير تقديرات الصندوق إلى ارتفاعه بنسبة نقطة مئوية واحدة فقط بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١١. ويُضيف التقرير أن نمو القطاع غير النفطي في معظم البلدان سيظل دون مستواه الممكن في المدى الطويل ــ نظرا لعدم اليقين المحيط بآفاق النشاط الاستثماري الخاص وأوضاع التمويل. لكن الناتج غير النفطي يُتوقع أن يكتسب بعض القوة بفضل سياسات المالية العامة الداعمة في المنطقة.

وينتقل التقرير إلى استعراض التحديات القادمة موصيا بأن تركز الحكومات على الحد من اعتماد الاقتصاد على النفط عن طريق إعادة توجيه الإنفاق نحو مشروعات البنية التحتية العامة والخدمات التعليمية التي تشكل عنصرا مكملا لنشاط القطاع الخاص وتدعم تنويع النشاط الاقتصادي. ومن التحديات المهمة القادمة أيضا تشجيع مزيد من التطور المالي بإزالة حواجز الدخول والخروج وتخفيض ملكية الدولة في الجهاز المصرفي. وبالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي على وجه التحديد، يفيد تقرير الصندوق بأن التحدي القادم هو تعزيز المكاسب الاقتصادية المحققة حاليا ومعالجة أوجه الضعف التي كشفت عنها الأزمة.

البلدان المستوردة للنفط تحتاج إلى نمو يقود إلى إنشاء الوظائف

يكتسب الاقتصاد قوة متزايدة في عام ٢٠١٠ في بلدان المنطقة المستوردة للنفط ــ الأردن وأفغانستان وباكستان وتونس وجيبوتي وسوريا ولبنان ومصر والمملكة المغربية وموريتانيا ــ وإن كانت الفيضانات المدمرة سوف تعطل النمو هذا

العام في باكستان. ومن المتوقع أن تحقق هذه البلدان معا معدل نمو قدره ٥% في عام ٢٠١٠، صعودا من ٤,٦% في عام ٢٠٠٩. غير أن الفيضانات التي تعرضت لها باكستان يُتوقع أن تكون سببا رئيسيا في تراجع النمو إلى حد ما في عام ٢٠١١ حيث يصل إلى ٤,٤%.

ونظرا لاكتساب النمو في المنطقة قوة أكبر، تعمل الحكومات على استئناف الجهود لزيادة الموارد العامة، حسبما يشير التقرير. فرغم أن مستويات الدين العام في معظم بلدان MENAP المستوردة للنفط أعلى من المتوسط المسجل في الأسواق الصاعدة، فإن تحسن أوضاع ماليتها العامة في الفترة السابقة على الأزمة العالمية أفسح المجال لإجراءات التنشيط المالي التي حدت من تداعيات الأزمة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ومع استئناف ضبط أوضاع المالية العامة، يُتوقع أن ينخفض العجز المالي الحكومي في معظم البلدان في عام ٢٠١١، طبقا لتقديرات التقرير.

ومع ذلك، يشير التقرير إلى أن سياسة المالية العامة ينبغي أن تظل توسعية حتى نهاية ٢٠١١ في بلدان المنطقة التي يتوافر لديها الحيز المالي الكافي لاستيعاب التوسع. وأضاف التقرير أن البلدان الأخرى التي يتوافر لا يتوافر لها سوى حيز مالي ضيق، مثل إيران والسودان واليمن، قد اتخذت إجراء ملائما بالبدء في سحب تدابير التنشيط المالي والعمل على تضييق العجز.

ويوصي التقرير بأن يركز صناع السياسات في بلدان MENAP المستوردة للنفط على الأولويات التالية:

- ***رفع معدلات النمو لإنشاء فرص العمل:*** كان نصيب الفرد من النمو في البلدان المستوردة للنفط خلال العقدين الماضيين أقل بكثير من مثيله في الأسواق الصاعدة الأخرى، مما يعكس ضعف الأداء التجاري (الرسم البياني ٢). ونظرا لمعدل البطالة المرتفع في الأصل ــ بمتوسط ١١% في عام ٢٠٠٨ ــ فإن التحدي الذي يواجه البلدان المستوردة للنفط هو رفع معدلات النمو لتوفير الوظائف للسكان في سن العمل الذين يسجلون زيادة أسرع من المسجل في كل المناطق الأخرى تقريبا. ولاستيعاب العاطلين عن العمل حاليا والداخلين الجدد إلى سوق العمل على مدار العقد القادم (وبافتراض ثبات نسبة الوظائف الناشئة إلى النمو الاقتصادي)، يصبح معدل النمو السنوي المطلوب هو ٦,٥%.

- ***تعزيز التنافسية:*** مقارنة بالاقتصادات الأخرى الأكثر ديناميكية، يمكن عمل الكثير لاكتساب قدرة تنافسية أكبر في بلدان MENAP المستوردة للنفط ــ والتي تتسم على وجه العموم بالقواعد التنظيمية الشاقة والمؤسسات الضعيفة والقطاع العام المسيطر. ومما سيساعد على دعم التنافسية انتهاج سياسات اقتصادية كلية سليمة ــ لاسيما ضبط أوضاع المالية العامة ــ لكن الحكومات ينبغي أن تبذل جهودا أكبر أيضا لتحسين مناخ الاستثمار.

تشجيع التجارة: لا تزال التعريفات الجمركية مرتفعة في بلدان MENAP المستوردة للنفط ــ حيث تجاوز متوسطها ١٢% في عام ٢٠٠٩. ولا تزال أنماط التجارة في المنطقة موجهة في الأساس نحو أوروبا، ولم يحدث سوى تغير

بسيط نسبيا في مزيج المنتجات. ونظرا للروابط الوثيقة مع أوروبا فقد كانت استفادة المنطقة محدودة من التوسع الذي حققته قاطرات النمو القوية في آسيا وأمريكا اللاتينية ــ والتي تساهم بحوالي نصف نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي ولكنها لا تساهم إلا بنسبة ٩% تقريبا في مجموع صادرات المنطقة.

الرسم البياني ٢

متأخر عن الركب

كان النمو في بلدان MENAP المستوردة للنفط أقل بكثير من مثيله في بلدان الأسواق الصاعدة الأخرى.

(متوسط التغير السنوي %، ١٩٩٠-٢٠٠٩)

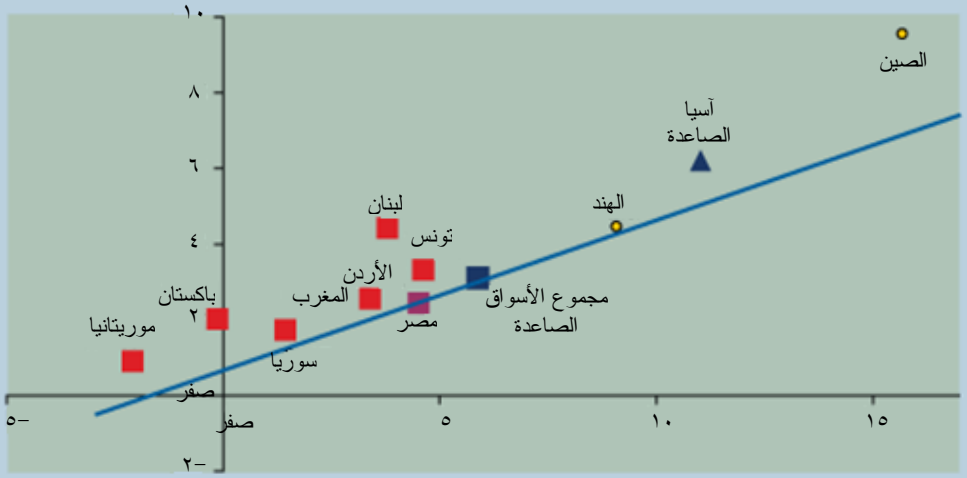

نصيب الفرد من حجم صادرات السلع والخدمات

المصدر: تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"، صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تشير آسيا الصاعدة إلى الصين، ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، والهند، وإندونيسيا، وكوريا، وماليزيا، والفلبين، وسنغافورة، ومقاطعة تايوان الصينية، وتايلند، وفييت نام.

واختتم السيد أحمد تصريحه في هذا الصدد قائلا: "إن تعزيز تنافسية بلدان MENAP سوف يشكل عنصرا أساسيا في قدرة المنطقة على تحقيق نمو أسرع، وإنشاء فرص عمل جديدة، وجني ثمار العولمة بالكامل. ويترتب على ذلك تحسن جودة التعليم، وتهيئة مناخ أفضل لممارسة الأعمال، وتعميق التدفقات التجارية وتنويعها."

مؤشرات اقتصادية مختارة

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP)

	متوسط ٢٠٠٠-٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	توقعات ٢٠١٠	توقعات ٢٠١١
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي							
(التغير السنوي %)							
بلدان MENAP	٥,١	٥,٨	٦,٠	٤,٦	٢,٣	٤,٢	٤,٨
البلدان المصدرة للنفط	٥,٥	٥,٥	٦,٠	٤,٥	١,١	٣,٨	٥,٠
منها:							
دول مجلس التعاون الخليجي	٥,٣	٥,٦	٥,٤	٧,٠	٠,٤	٤,٥	٥,٩
البلدان المستوردة للنفط	٤,٤	٦,٣	٦,٠	٤,٩	٤,٦	٥,٠	٤,٤
رصيد المالية العامة على مستوى الحكومة العامة							
(% من إجمالي الناتج المحلي)							
MENAP	٢,٠	٦,٨	٥,١	٦,٤	-٣,٣	-١,٩	٠,١
البلدان المصدرة للنفط	٥,٥	١٢,٩	١٠,٣	١٢,٨	-٢,١	٠,٥	٢,٩
منها:							
بلدان مجلس التعاون الخليجي	٨,٩	٢٢,٤	١٧,٤	٢٥,٤	٠,٣	٤,٠	٦,٩
البلدان المستوردة للنفط	-٤,٧	-٥,١	-٤,٩	-٥,٧	-٥,٤	-٦,٣	-٥,١
رصيد الحساب الجاري							
(% من إجمالي الناتج المحلي)							
بلدان MENAP	٨,٢	١٦,٨	١٣,٦	١٣,٦	٢,٠	٣,٩	٤,٦
البلدان المصدرة للنفط	١١,٨	٢٢,٩	١٨,٩	١٩,٥	٤,٦	٦,٧	٧,٨
منها:							
دول مجلس التعاون الخليجي	١٤,٧	٢٧,٤	٢١,٦	٢٣,٩	٨,٧	١٠,٢	١١,٢
البلدان المستوردة للنفط	-٠,٤	-١,٦	-٢,٤	-٤,٧	-٤,٤	-٣,٥	-٣,٦

المصادر: السلطات الوطنية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.